الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.2
2 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقررة: السيدة آنا إيناس روكانوفا (أوروغواي)

البند ٥ من جدول الأعمال (برنامج عمل ما بعد الدوحة)

المتكلمون:

الأمين العام للأونكتاد	الأرجنتين	اليابان
المدير العام لمنظمة التجارة العالمية	ماليزيا	الفلبين
باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين	أستراليا	النرويج
موريشيوس باسم مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	إندونيسيا	بنغلاديش

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦** إلى العنوان التالي: UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437.

(A) GE.06-51871 061006 091006

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- كان معروضاً على المجلس لنظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثيقة التالية:

"استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (الوثيقة TD/B/53/5).

٢- أكد **الأمين العام للأونكتاد** على أن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بلغت منعطفاً حاسماً، وحث المشاركين على بحث القضايا الرئيسية المطروحة في إطار المفاوضات المتوقفة بغية إعادة إنعاشها. وأبرز التزام الأونكتاد بتحقيق مكاسب إنمائية من نظام التجارة الدولية والمفاوضات التجارية.

٣- وأضاف بالقول إن النظام التجاري المتعدد الأطراف يؤدي دوراً رئيسياً في دعم البعد الإنمائي للتجارة وتوسيع نطاقه. إذ إن التجارة الدولية يمكن أن تعمل كمحرك قوي للنمو والتنمية واستئصال الفقر في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية. فهي تساهم في توليد الموارد اللازمة للتنمية. غير أن التجارة لا تخدم أهداف التنمية إلا في حالة توفر الظروف المواتية. ومن الواضح أن النظام التجاري المتعدد الأطراف الأنسب لإفراز نتائج إنمائية إيجابية هو نظام منفتح ومنصف وقائم على القواعد وخال من التمييز ويمكن التنبؤ به. ويجب أن يراعي النظام أيضاً ضرورة تهيئة بيئة مواتية للسياسة العامة تتيح للبلدان النامية الحيز الكافي لتحقيق أهدافها الإنمائية. ويجب أن تبذل الجهود اللازمة للتوصل إلى محتوى إنمائي مفيد وكبير في شتى مجالات مفاوضات الدوحة، باعتبار ذلك أمراً لازماً لنجاح الجولة.

٤- وفي هذا السياق، شكلت الإخفاقات الأخيرة في إحراز تقدم في مفاوضات الدوحة مصدراً للقلق وقللت من ثقة البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف نفسه. وقد حال التعليق الراهن للجولة دون تحقيق الكثير من العائدات الإنمائية الهامة المتوقعة من التقدم الذي أُحرز سابقاً في المفاوضات، وهو ما أضر أكثر ما أضر بالفئات الأضعف في العالم. وترتب على تعليق المفاوضات أيضاً العديد من الآثار العامة طويلة الأمد. وهذا من شأنه أن يشجع على الحمائية؛ ويؤدي إلى زيادة انتشار الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية؛ ويفضي إلى المزيد من المنازعات التجارية التي قد تضر بالعلاقات الدولية. ومضى قائلاً إن النتائج السلبية الكبيرة المترتبة على تعليق الجولة تدل بوضوح على الحاجة إلى استئناف المفاوضات عاجلاً لا آجلاً.

٥- ورغم تعليق جولة الدوحة، لا تزال منظمة التجارة العالمية تشكل إحدى الركائز الرئيسية لنظام التجارة الدولية، وينبغي ألا توضع جدواها وأهميتها موضع الشك، بل يجب على العكس من ذلك دعمها بكل قوة. فلا يوجد اتفاق تجاري إقليمي أو ثنائي واحد أو أي ترتيب تجاري آخر يضمن نفس الفوائد والقدرة على التنبؤ والأمن التي يضمنها نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بشكل جيد ويكون موجها نحو التنمية. لذلك، يتعين على جميع البلدان أن تبدي إرادة سياسية متجددة ومرونة إضافية لتيسير استئناف العمل، مع اضطلاع الأطراف المؤثرة الرئيسية بدور القيادة.

٦- وإذ ذكّر بأن التنمية تقع في صميم المفاوضات، أكد ضرورة تعزيز فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق ودخولها فعلياً، إضافة إلى زيادة الدعم الذي يقدمه المانحون لبناء قدرات هذه البلدان في مجال التوريد وتعزيز قدرتها التنافسية وبنيتها الأساسية المتصلة بالتجارة، ولمساعدتها على الاستفادة بشكل أكمل من الفرص التي تتيحها عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال المعونة الفعالة لأجل التجارة. وما فتئ الأونكتاد يدعم جولة الدوحة ومشاركة البلدان النامية في شتى الجوانب المتصلة بها، وذلك من خلال بحوثه وتحليله للسياسات العامة، وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، وأنشطة المساعدة التقنية وتنمية القدرات.

٧- وقال **المدير العام لمنظمة التجارة العالمية** إنه يتفق مع ما جاء في *تقرير التجارة والتنمية* من أن التجارة يمكن أن تفضي إلى التنمية والتخفيف من حدة الفقر، إلا أنه أكد على أن التجارة ليست إلا عنصراً لازماً في مزيج من السياسات العامة يحتوي على عناصر أخرى عديدة من قبيل المؤسسات الفعالة وجودة التدبير. وعلى غرار ما يشير إليه التقرير، يجب بذل الجهود اللازمة حتى لا تُبطل التدابير غير التعريفية التقدم المحرز بشأن التعريفات. وفي هذا الصدد، كانت البلدان النامية أكثر البلدان التي تعتمد تدابير مكافحة الإغراق، ولا سيما في مواجهة بلدان نامية أخرى. وفيما يتعلق بحيز السياسة العامة، شدد على ضرورة المضي قدماً في تقديم الحجج والوقائع عما يشكل "حيزاً جيداً للسياسة العامة". وعلى سبيل المثال، لاحظ أن النقاش لم يحسم بشأن ما إذا كانت القيمة المضافة المحلية للصادرات ستزيد في حال تطبيق شروط الأداء. كما تظل الشكوك قائمة بشأن ما إذا كانت أفضل مساهمة تقدمها منظمة التجارة العالمية للتنمية هي إلغاء ضوابط الإعانة في البلدان النامية؛ وبالطبع استثني جميع البلدان المنتمية إلى مجموعة أقل البلدان نمواً وعدد كبير من البلدان النامية من الحظر على إعانات التصدير. وبخصوص التعريفات الصناعية، أضاف بالقول إنه يمكن الاختلاف حول كيفية إدارة التنمية الصناعية والتنويع الصناعي إدارة ناجحة. وتشير الوقائع إلى أن الفارق بين المعدلات المثبتة والمعدلات المُطبَّقة يختلف اختلافاً كبيراً بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، أي أن حيز السياسة العامة له دلالات مختلفة باختلاف البلدان. وهناك حقيقة أخرى، ألا وهي أن عائدات التعريفات لا تمثل إلا حصة صغيرة من العائدات الضريبية لمعظم البلدان، باستثناء بعض البلدان التي تنتمي بصفة رئيسية إلى أقل البلدان نمواً المعفية من تخفيض تعريفاتها. ومضى قائلاً إن الأونكتاد هيئة مناسبة لبحث هذه القضايا وإنه ينبغي عدم تفويت هذه الفرصة.

٨- ومن المهم دعم الجهود الرامية إلى تعزيز البنية الأساسية التجارية والدور الحيوي الذي تؤديه الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في هذا الصدد. وليست البنية الأساسية التجارية إلا جزءاً من صورة أكبر هي مبادرة "المعونة لأجل التجارة" التي تشكل عنصراً مكملاً ضرورياً لجولة الدوحة. وبما أن مبادرة "المعونة لأجل التجارة" ليست جزءاً من التعهد الوحيد، فمن المهم أن يتواصل العمل بشأن هذه المبادرة. وأضاف بالقول إن أهم مساهمة لمنظمة التجارة العالمية في التنمية والحد من الفقر تتمثل في فتح أبواب فرص التجارة المتعددة الأطراف وتعزيز النظام التجاري القائم على القواعد. وقد اكتسب الأونكتاد تجربة واسعة بشأن العلاقة المعقدة بين التجارة والفقر وعدم المساواة، ولا بد من فهم هذه العلاقة فهماً أفضل لمواجهة التحديات المقابلة.

٩- وقد سمح تعليق المفاوضات للعواصم بأن تنظر في الكيفية التي يمكن لها أن تساهم بها في تجاوز العقبات المتبقية، ولا سيما في الزراعة. وليس هناك من خيار آخر غير اختتام الجولة بنجاح، لا سيما أن أصغر البلدان هي أكثر من سيتضرر في حال الفشل. وتتمثل أكبر عقبة في وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق وفي الدعم المحلي

للزراعة. وتشكل الزراعة أيضاً مفتاح استئناف المفاوضات والمضي قدماً في جميع المجالات الأخرى التي ظلت رهينة للزراعة. ويبدو أن هناك توافقاً واسعاً في الآراء بشأن ضرورة استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها وضرورة مراعاة إطار تموز/يوليه وإعلان هونغ كونغ. فالمشكلة لا تتعلق بدرجة طموح مختلف الأعضاء بقدر ما تتعلق بحجم مساهماتهم. فمستوى الطموح فيما يتعلق بوصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق والدعم المحلي المقدم إلى الزراعة قد تجاوز مستوى الطموح المسجل خلال جولة أوروغواي، وإن تقليص الفارق بين المعدلات المثبتة والمعدلات المُطبقة من شأنه أن يؤدي إلى استقرار النظام. وإن كان معقولاً من الناحية السياسية الاهتمام بـ "سعر الصرف" بالنسبة إلى المبالغ التي دفعها كل طرف في مختلف المجالات، فإنه من المهم النظر إلى الصورة العامة برمتها والتركيز على مستوى الطموح وأثر ذلك على تدفقات التجارة.

١٠- وأكد ممثل **باكستان**، متكلماً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، على الفرصة الفريدة التي أتاحها هذا البند لتقارع الأفكار والنقاش الصريح منذ إدراجه في جدول الأعمال للمرة الأولى في عام ٢٠٠٢. وبخصوص الحالة الراهنة لمفاوضات جولة الدوحة، اعتبر أن التقدم والمناقشات بشأن المحتوى الإنمائي للمفاوضات لا تزال رهينة لانعدام التقدم في الجولة نفسها. وقد ترتبت على تعليق الدولة النتائج الثلاث التالية: توقف التقدم المحرز حتى الآن بشأن مختلف عناصر جدول أعمال التفاوض؛ وتعليق العمل في إطار جميع أفرقة التفاوض؛ وعدم إمكانية مواصلة العمل بالمواعيد النهائية القائمة.

١١- وفي مثل هذه الحالة بالذات تبرز فائدة الأونكتاد، بوصفه هيئة تشرك الجميع وذات طابع عالمي. وأضاف بالقول إنه يمكن إجراء المناقشات بشأن الخيارات الإجرائية والموضوعية لاستئناف المفاوضات داخل الأونكتاد، بينما يمكن بذل الجهود الإجرائية الرئيسية داخل منظمة التجارة العالمية بغية إيجاد حل للمفاوضات المعطلة. وفي هذا الصدد، تتسم عمليات تقييم أثر مختلف المبادرات والخيارات الجارية مناقشتها في منظمة التجارة العالمية، والمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية التي هي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بأهمية بالغة. وعلاوة على ذلك، يمكن انتهاز فرصة تعليق المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية لاستكشاف السبل والوسائل التي يمكن للأونكتاد من خلالها أن يساهم في جولة الدوحة مساهمة فعالة ومفيدة، وذلك بالاستناد إلى محور عمله المتعلق ببناء توافق الآراء وما يتسم به هذا المحور من منظور إنمائي فريد. وقد ساهم الأونكتاد في السابق مساهمة إيجابية في مراحل حاسمة عديدة من المفاوضات، ومن ذلك مساهمة الأونكتاد الحادي عشر في مجموعة اتفاقات تموز/يوليه، وهو ما يمكن تكراره اليوم. واعتبر أن المضي قدماً نحو إنشاء نظام اقتصادي دولي متماسك ومستدام يمر عبر الاستخدام الأمثل لكافة سبل النقاش المتعدد الأطراف، وذلك بالاستناد إلى الولايات المنوطة بجميع الكيانات المشاركة وقدراتها المثبتة.

١٢- ودعا جميع البلدان إلى النظر في ما قد يُحدثه تعليق مفاوضات منظمة التجارة العالمية من أثر ضار على الأهداف الإنمائية المشتركة والجهود المبذولة لمكافحة الفقر. ويمكن أن يؤدي فشل جولة الدوحة إلى عودة الحمائية وانتشار اتفاقات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية. ويقتضي هذا من جميع الأطراف أن تبذل ما في وسعها من جهد لإحياء المفاوضات. وفي الختام، أشار إلى أن مبادرة "المعونة لأجل التجارة"، التي ينبغي أن يؤدي فيها الأونكتاد دوراً قيادياً، يمكن أن تساهم مساهمة رئيسية في تعزيز التنمية.

١٣- وأشـــار ممثل **موريشيوس**، متكلماً باسم **مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ**، إلى أن مفاوضات الدوحة انطلقت منذ خمس سنوات أملاً في أن تفضي إلى نظام تجاري عالمي جديد أكثر إنصافاً يقرن بين التجارة من جهة، والتنمية واستئصال الفقر من جهة أخرى. غير أن السنوات الخمس الماضية لم تكن سهلة، حيـــث وُضـــع النظام على محك الاختبار في مناسبات عديدة. وأضاف بالقول إن الأسباب التي أدت إلى تعليق المفاوضـــات معروفة للجميع ولا فائدة من الإسهاب في "لعبة إلقاء اللائمة". وينبغي أن تُشجَّع البلدان على ألا تســـيء تقدير خطورة الوضع أو تبعات الفشل، حيث إن المفاوضات لن تكلل بالنجاح إلا في حال التوصل إلى نتـــيجة تعود بمنفعة إنمائية على الجميع. وتسمية الجولة "جولة التنمية" لم يكن من قبيل الصدفة. لذلك، لا يمكن اعتـــبار الوصول إلى الأسواق العنصر الحاسم الوحيد لنجاح الجولة. وبدلاً من ذلك، ينبغي اعتماد نهج متكامل يأخذ بانفتاح الأسواق ويتيح في الوقت نفسه الحيز الكافي في مجال السياسة العامة والمرونة اللازمة للبلدان الصغيرة والضعيفة. وتواجه مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مجموعة من التحديات الخاصة الناجمة إلى حد ما عن الجولة السابقة للمفاوضات. وطلب ألا تزيد نتائج الدورة الراهنة من العبء الذي يثقل كاهل بلدان أفريقـــيا والـــبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لا سيما في ضوء الروح البناءة والتعاونية التي أبدتها المجموعة في شتى مجالات المفاوضات. وأشار إلى أن مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ قد أغرقها في السابق الوعود بتحقـــيق مكاسب عالمية من التجارة، ولكنها في حقيقة الأمر تخلفت عن الركب أو أُدرجت ضمن فئات البلدان الأخرى في الأداء التجاري الإجمالي. وينبغي أن يكون جميع البلدان النامية قادراً على الاستفادة من حصة منصفة مـــن التجارة العالمية. وفي سبيل ذلك، ينبغي أن تتوفر لهذه البلدان القدرة على استغلال فرص تجارية جديدة، مع العلم أن مبادرات من قبيل "المعونة لأجل التجارة" تتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد.

١٤- وبالنســـبة إلى المســـتقبل، ينـــبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يسعوا إلى استخدام الإنجازات التي يعكســـها إطـــار تموز/يوليه، وإعلان هونغ كونغ الوزاري، وتقارير الرؤساء بهدف إحياء المفاوضات. وفي مجال الزراعة، سعت بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى تحقيق مستوى معتدل إلى معقول من الطموح فيما يـــتعلق بصيغة تخفيض التعريفات؛ وبخصوص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، سعت هذه البلدان إلى التوصل إلى صيغة لا تأخذ بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً في مجال التزامات التخفيض. وأخيراً، وبخصوص صـــادرات عـــدد من المنتجات الرئيسية التي تتمتع بشأنها بالوصول التفضيلي إلى الأسواق، واجهت هذه البلدان تآكلاً للأفضليات التجارية أصبح يشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد اقتصادها الهش، وسعت إلى إلغاء الأفضليات بطريقة تدريجية كي ما يتسنى لها تحقيق الانتقال السلس دون تعطيل عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف. ويتمثل أهـــم إنجـــاز يمكن أن تحققه بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في هذه الجولة في وصول منتجاتها إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص. وينبغي أن تبقى جنيف مركزاً للمفاوضات، كما ينبغي تنظيم الأحداث الجانبية لدعم العملية فقط. ويتعين الآن دعم البيانات السياسية باتخاذ إجراءات ملموسة في الميدان.

١٥- وأثـــنى ممـــثل **الأرجنتين** على وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة، وأشار بوجه خاص إلى ما خلصـــت إلـــيه من استنتاج يُبرز بمنتهى الدقة الظروف التي تواجهها البلدان النامية في إطار مفاوضات الدوحة. ومضى بالقول إنه من المهم استئناف المفاوضات، غير أن ذلك يتطلب تغييراً جوهرياً في مواقف عدد من البلدان المـــتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ودُعِي الشركاء التجاريون الآخرون، على غرار الولايات المتحدة والاتحـــاد الأوروبي، إلى مراجعة مواقفها بشأن الدعم المحلي ووصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق على التوالي.

وينبغي للأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن يسترشدوا بالفقرة ٢٤ من إعلان هونغ كونغ عند عودتهم إلى مائدة التفاوض. ومن المهم الحفاظ على نفس الدرجة العالية من الطموح فيما يتعلق بالزراعة وبوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ولم يعد ممكناً الاستمرار في طلب الالتزامات من البلدان النامية. وبخصوص مبادرة "المعونة لأجل التجارة"، أمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية مواصلة المناقشات بشأنها نظراً لعدم ارتباطها بمجالات التفاوض الأخرى، وهي بادرة مشجعة لهؤلاء الأعضاء. وينبغي ألا تتخلف المناقشات في هذا المجال بسبب انعدام التقدم في مجالات التفاوض الأخرى. وفي الختام، تتطلب التنمية أن تتوفر لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فرص الوصول إلى الأسواق، كما أنها تستوجب توفر حيز كافٍ في مجال السياسة العامة للجميع.

١٦- وأكد ممثل **ماليزيا** على الأهمية التي تتسم بها مفاوضات الدوحة بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة، وعلى ضرورة الدعوة بشكل لا لبس فيه إلى استئناف المفاوضات بأسرع وقت ممكن. وهناك حاجة أيضاً إلى مراجعة أساسية للمواقف حتى تكلل المفاوضات بالنجاح. وقد طلب اجتماع وزراء اقتصاد بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في ٢١ و٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يراجعوا مواقفهم ويقوموا بالتعديلات اللازمة حتى تكلل مفاوضات الدوحة بالنجاح. كما التزم وزراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأداء دورهم في الخروج من المفاوضات بنتائج مفيدة وهامة. وأخيراً، ينبغي للبلدان أن تفكر ملياً في النتائج الممكنة لإخفاق جولة الدوحة؛ ويتعين على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء أن تساهم في إنجاح الجولة.

١٧- وقال ممثل **أستراليا** إنه يوافق على ضرورة إنقاذ جولة الدوحة حتى لا تضيع فرصة إنشاء نظام تجاري أكثر إنصافاً وانفتاحاً. ومن المهم تهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى مائدة التفاوض. وما لم تهيأ هذه الظروف، لن يكون استئناف المفاوضات مجدياً، بل سيكون بمثابة الضربة القاضية للجولة. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاح حقيقي ومتعمق في مجال السياسة العامة، ذلك أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق المتعلقة بالزراعة في تموز/يوليه يُعزى إلى التباين الكبير في المواقف بشأن الركنين المتعلقين بالدعم المحلي والوصول إلى الأسواق. ورداً على الرأي القائل بأن التوصل إلى اتفاق كان ممكناً في تموز/يوليه، دفع بأن الاتفاق بشأن ما تبقى من مبالغ الدعم المقدرة ببضعة مليارات من الدولارات ومن التعريفات التي لا تتجاوز نسبتها بضع نقاط مئوية إنما يتسم بأهمية بالغة للتدفقات التجارية الجديدة، بما في ذلك عن طريق تخفيض التعريفات المطبقة وزيادة حصص التعريفات. وأشار إلى أن ركن الوصول إلى الأسواق يشكل الوعد الرئيسي بشأن عائد التنمية وأنه لا تزال هناك حاجة إلى تحقيق توازن معقول وعملي بين الحاجة إلى زيادة فرص التصدير والحاجة إلى حماية الأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية. وفيما أقر بضرورة أن تساهم الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في هذا الجهد عن طريق تحسين عروضها، فإنه طالب بضمانات أكبر بأن تكون المساهمة من جميع الأطراف، بما فيها البلدان النامية، باستثناء البلدان الأضعف، وذلك حسب قدرة كل بلد. ومضى قائلاً إن نجاح الجولة فيما يتعلق بالتنمية لن يقاس بالاستثناءات من القواعد، وإنما بما يُستحدث من فرص تجارية جديدة مجدية تجارياً، فضلاً عن توجيه المساعدة التقنية بشكل أفضل لتمكين البلدان من الاستفادة من انفتاح الأسواق، بسبل منها مثلاً مبادرة "المعونة لأجل التجارة". وأكد على أنه بإمكان الأونكتاد أن يؤثر تأثيراً كبيراً من خلال المساهمة الإيجابية والبناءة في النقاش الجاري بشأن التجارة والتنمية وفي جولة الدوحة.

١٨- وأعرب ممثل **إندونيسيا** عن دعم بلده لاستئناف مفاوضات جولة الدوحة بأسرع وقت. وبينما كان تعليق المفاوضات أمراً ضرورياً بعد أن وصلت المناقشات بشأن الطرائق المتعلقة بالتجارة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق إلى طريق مسدود في تموز/يوليه ، فإن الخطر يهدد اليوم نحو خمس سنوات من التقدم المحرز على درب النهوض بالبُعد الإنمائي في مفاوضات الدوحة، هذا بالإضافة إلى أن مكاسب التنمية التي كان من المتوقع تحقيقها من نجاح الجولة ستتأجل. وقد أعربت تجمعات عديدة للبلدان النامية عن دعمها لاستئناف المفاوضات؛ ولذلك من المهم أن تعود البلدان المتقدمة إلى المفاوضات وأن تبدي استعدادها لإلغاء الإعانات الزراعية وزيادة فرص وصول السلع الزراعية إلى الأسواق؛ ويتعين على هذه البلدان أيضاً أن تتخذ موقفاً يدعم الهدف المتمثل في تحقيق البُعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. ومضى بالقول إنه من المهم أن تبقى المفاوضات متسقة اتساقاً تاماً مع ولاية الدوحة وإطار تموز/يوليه وإعلان هونغ كونغ، التي تضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم الجولة، وأن لا يُقلّل من حجم الطموحات التي تكفلها هذه الاتفاقات. وتستحق مبادرة "المعونة لأجل التجارة" ومساهمات الأونكتاد فيها الترحيب. وينبغي أن يبقى جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الأعضاء من البلدان المتقدمة، ملتزماً بالعمل على التوصل إلى اتفاقات بشأن الاقتراحات المختلفة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية التي قدمتها البلدان النامية في شتى مجالات المفاوضات. وأضاف بالقول إن إندونيسيا تولي اهتماماً خاصاً للمنتجات الخاصة وآليات الضمان الخاصة، وذلك بهدف مساعدة البلدان النامية في معالجة الشواغل الإنمائية الأساسية من قبيل الأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية. ومن دون التوصل إلى نتائج مُرْضية بشأن هاتين القضيتين، سيصعب على إندونيسيا ومجموعة الـ ٣٣ القبول بأية حصيلة للمفاوضات.

١٩- وأعرب ممثل **اليابان** عن دعم بلده لمجموعة واسعة من أنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها. ورحب بأنشطة الأونكتاد المتعلقة ببناء القدرات في مجالي المفاوضات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبمساهمته في الإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً. وأضاف أنه يتطلع أيضاً اضطلاع الأونكتاد بدور إيجابي في مبادرة "المعونة لأجل التنمية" وفي الجهود الرامية إلى التشجيع على استئناف جولة الدوحة بأسرع وقت. وبخصوص مفاوضات الدوحة، أعرب عن أسفه الشديد إزاء تعليق المفاوضات، وكرر التزام اليابان ببذل ما في وسعها من جهد للمساعدة على التبكير باستئناف المفاوضات. وبصرف النظر عن تعليق المفاوضات، لا تزال اليابان مُصرّة على مواصلة تنفيذ مبادرة "التنمية من أجل التجارة" التي أطلقت خلال مؤتمر هونغ كونغ الوزاري. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً بناءً في المساعدة على التبكير باستئناف المفاوضات. وبينما يبقى إنجاح جولة الدوحة وتنفيذها هدفاً رئيسياً، ينبغي أن لا تغرب عن البال أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان النامية. ويشكل تكرار التجارب الناجحة وتطبيق الدروس المستفادة في البلدان النامية وسيلة قيِّمة وفعالة للنهوض بالتنمية، ولا سيما في البلدان الآسيوية. وينبغي أن يؤدي الأونكتاد دور القائد القوي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال النظام الشامل للأفضليات التجارية. وتشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية أيضاً عوامل هامة للنهوض بالتنمية، ذلك أنها تكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف وتوفر فرصاً إضافية للنمو الاقتصادي. ويتسم جذب الاستثمار من القطاع الخاص بأهمية بالغة للتنمية ولنمو التجارة والاستثمار جنباً إلى جنب. وأضاف أن عمل الأونكتاد بشأن عمليات استعراض سياسات الاستثمار يستحق الثناء وأن اليابان تتطلع إلى العمل مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قضايا الاستثمار.

٢٠- وأكد ممثل **الفلبين** أن الأونكتاد يؤدي دوراً هاماً في دفع مفاوضات الدوحة إلى الأمام وفي تنمية الشعور بالسيطرة في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف. والأمم المتحدة التي تحظى بثقة البلدان النامية وتتسم بطابع عالمي هي الجهة الوحيدة القادرة على إيجاد حلول عالمية لتحديات عالمية على أساس توافق الآراء. وينبغي أن يشكل بناء توافق الآراء بشأن البُعدين السياسي والمعياري للنظام التجاري المتعدد الأطراف وترجمة هذا التوافق إلى نتائج ملموسة وحقيقية داخل منظمة التجارة العالمية أحد الأولويات الجديدة لعمل الأونكتاد. وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز العلاقة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن أسفه إزاء الشعور السائد بتراجع دور الأونكتاد في بناء توافق الآراء وهو شعور يُعزى جزئياً إلى التصور الخاطئ بأن إنشاء منظمة التجارة العالمية قد قلل من أهمية الأونكتاد. وقد طلب توافق آراء ساو باولو والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأونكتاد أن يساهم بطريقة مجدية في العمل الواسع النطاق الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال التنمية. وأشار إلى ضرورة تعزيز العمل الذي يقوم به الأونكتاد في مجال بناء توافق الآراء. وينبغي أن يشمل عمل الأونكتاد تعزيز التماسك النظمي لأجل التنمية كيما يتسنى للنظامين التجاري والمالي المتعددي الأطراف العمل بطريقة متكاملة. وينبغي أن تشمل المباحثات نقاشاً حقيقياً حول القضايا المثيرة للجدل بغية بناء الثقة من خلال حوار حقيقي. وأضاف أن الفلبين تأمل أن تفضي الدورة الرابعة والخمسين إلى نتائج قائمة على أساس التفاوض بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، بما فيها استعراض مرحلة ما بعد الدوحة. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف لإجراء نقاش أكثر فائدة داخل الأونكتاد، ومساهمة المجلس مساهمة أكثر تركيزاً في أعمال الجمعية العامة؛ كما أن ذلك سيساهم بشكل بناء وملموس في إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يشكل بحق محركاً للتنمية.

٢١- وأعرب ممثل **النرويج** عن انشغاله إزاء تعليق جولة الدوحة. ومضى بالقول إن الأمر يتعلق الآن بكيفية استئناف المفاوضات، وإن ذلك يستوجب بوضوح دبلوماسية هادئة. ويجب تهيئة ظروف جديدة قبل استئناف المفاوضات. واعتبر أن مذكرة المعلومات الأساسية التي قدمتها الأمانة مفيدة، ذلك أنها توفر نظرة عامة عن الاتجاهات في التجارة الدولية، ومجموعة التدابير الإنمائية، والوضع الذي آلت إليه المفاوضات في مختلف المجالات. وستشكل زيادة فرص التجارة أمام البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أهم مساهمة تقدمها منظمة التجارة العالمية في مجال التنمية. لذلك، من المهم وضع مبادرة فعالة للمعونة من أجل التنمية. وأضاف أن النرويج قد رحبت بالاستنتاجات الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بالمعونة المقدمة في مجال التجارة ودعمتها، ولا سيما الاستنتاجات التالية: أن المعونة لأجل التجارة بحد ذاتها تتسم بالأهمية؛ وأنه ينبغي أن تساعد البلدان النامية في الاستفادة من زيادة الفرص؛ وأنه ينبغي أن تتمم الإجراءات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق المتوخاة في إطار جولة الدوحة، لا أن تحل محلها؛ وأنه لا ينبغي أن تكون مشروطة بالجولة. وأضاف أن النرويج ستؤدي دوراً بناءً في مناقشات المتابعة وأنها ملتزمة بإطار العمل المتكامل المعزز المقرر تنفيذه بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وبخصوص المفاوضات المتعلقة بالخدمات، تتفق النرويج مع ما لاحظته الأمانة من أن التجارة في الخدمات تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى نتائج التنمية. وقد أعطت المفاوضات المتعددة الأطراف دفعة قوية أثبتت فائدتها في توضيح القضايا وتهيئة أجواء بناءة. ومضى بالقول إن توسيع نطاق المشاركة من شأنه أن يعزز التقدم في المستقبل. وبخصوص الالتزام بضمان وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص، أشار إلى أن النرويج كانت بين الدول الأولى في العالم التي بادرت بتنفيذ نظام الأفضليات المعمم في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ وقامت بإلغاء التعريفات

كلياً على المنتجات الواردة من جميع البلدان المنتمية إلى مجموعة أقل البلدان نمواً وتخلت عن تطبيق الحصص منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٢٢- وأبرز ممثل **بنغلاديش** الميزة الإضافية التي تميز الأونكتاد عن غيره من المنظمات الدولية في مجال القضايا الإنمائية العالمية ذات الصلة بالتجارة. وعقب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لم تكن أقل البلدان نمواً متحمسة كثيراً بشأن النتائج التي تمخض عنها المؤتمر فيما يتعلق بالجوانب الإنمائية، إلا أنها أبدت استعدادها لاتخاذ إجراءات بناءة مع شركائها التجاريين لضمان تنفيذ القرارات الهامة المُتخذة في هونغ كونغ بنجاح. وأضاف أن أقل البلدان نمواً تشعر بخيبة الأمل إزاء تعطل المفاوضات وتأمل في استئنافها عاجلاً. ومما يؤسف له أن الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص لم يشمل كافة السلع التي تصدرها أقل البلدان نمواً، وذلك رغم الوعود المتكررة. وزادت صادرات أقل البلدان نمواً بنسبة ٢٧,٥ في المائة، ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى زيادة الصادرات النفطية لعدد قليل من هذه البلدان، إلا أن مجموع حصة هذه المجموعة في السوق العالمية ظل تافهاً إذ بلغ نسبة ١,٨ في المائة. وقد أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تدخل كافة منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة والبلدان النامية معفاة من الرسوم ومن الحصص.

- - - - -